مؤشر

ترجمات

رسم بياني يوضح أهم المواضيع مناقشة في تقريرنا عن يوم . الثلاثاء 20 فبراير 2024

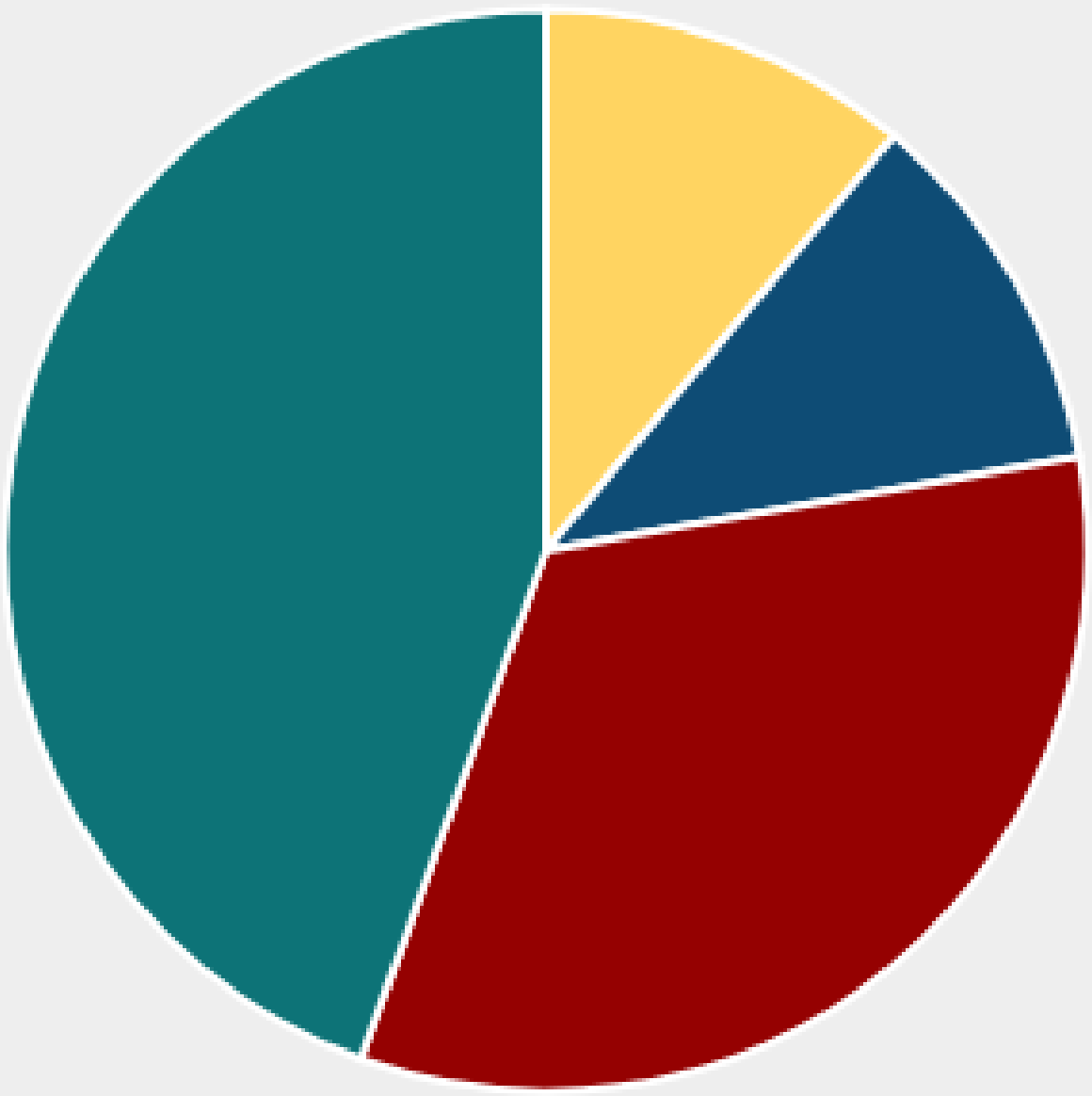

11.1% معاهد السلام

11.1% الإبادة الجماعية

33.3% التهجير

44.4% رفح

المونيتور: محكمة العدل الدولية تبدأ في الاستماع إلى الحجج حول الاحتلال الإسرائيلي للأراضي الفلسطينية

(ترجمات . المونيتور)

سلط تقرير أعدته رينا باسيست نشره موقع المونيتور الضوء على بدء محكمة العدل الدولية الاستماع للمرافعات القانونية حول الاحتلال الإسرائيلي للأراضي الفلسطينية.

وقال الموقع الأمريكي إن محكمة العدل الدولية في لاهاي افتتحت يوم الاثنين جلسات استماع لمدة أسبوع حول العواقب القانونية لاحتلال إسرائيل للأراضي الفلسطينية، حيث ألقى ممثلو السلطة الفلسطينية كلمة أمام المحكمة.

ومن المقرر أن تقدم 52 دولة بالإضافة إلى الاتحاد الأفريقي ومنظمة التعاون الإسلامي وجامعة الدول العربية حججها القانونية أمام محكمة العدل في الفترة من 19 إلى 26 فبراير. وقررت إسرائيل عدم المشاركة الفعالة في جلسات الاستماع ولم ترسل إلى لاهاي سوى فريق صغير من الخبراء القضائيين لمراقبة العملية.

ومن المقرر أن تلقي جنوب إفريقيا والجزائر والسعودية وهولندا وبنجلاديش وبلجيكا يوم الثلاثاء كلمة أمام المحكمة. وقالت مصر إنها ستقدم مرافعتها الشفهية أمام محكمة العدل الدولية يوم الأربعاء.

ولفت الموقع الأمريكي إلى أن جلسات الاستماع، المقرر أن تستمر من 19 فبراير إلى 26 فبراير، تأتي في أعقاب طلب الجمعية العامة للأمم المتحدة في ديسمبر 2022 إلى محكمة العدل الدولية للحصول على رأي استشاري غير ملزم بشأن احتلال إسرائيل للأراضي الفلسطينية.

وجرت الجولة الأولى من الطلبات في يوليو 2023، مع تسليم عديد من الدول إلى المحكمة وثائق مكتوبة حول هذه القضية.

وتستمع المحكمة إلى طلب فلسطيني للحصول على رأي استشاري بشأن التبعات القانونية للاحتلال الإسرائيلي المستمر للأراضي الفلسطينية منذ 57 عامًا.

ذا كريدل: "إسرائيل" تعتزم توسيع صادرات الغاز إلى مصر

(ترجمات . ذا كريدل)

كشف تقرير نشرته مجلة ذا كريدل عن خطط دول الاحتلال لتوسيع صادراتها من الغاز الطبيعي إلى مصر بالتزامن مع إعلان شركة شيفرون توسيع إنتاجها من الغاز من حقل تمار..

وقالت المجلة إن شركات الطاقة المشاركة في إنتاج الغاز الطبيعي في حقل تمار الإسرائيلي أعلنت عن خطط لتوسيع الإنتاج في الموقع البحري في البحر المتوسط وسط اتفاق على زيادة الصادرات إلى مصر.

وأفادت رويترز في 18 فبراير أن شركة النفط الكبرى شيفرون ومقرها الولايات المتحدة قالت إن هذه الخطوة ستزيد الطاقة الإنتاجية لتمار إلى ما يصل إلى 1.6 مليار قدم مكعب يوميًا من مليار قدم مكعب.

وقال جيف إيوينج، المدير الإداري لوحدة أعمال شرق البحر المتوسط في شيفرون، إن هذا «يعكس التزام شيفرون المستمر بالشراكة مع دولة إسرائيل لمواصلة تطوير مواردها من الطاقة لصالح أسواق الغاز الطبيعي المحلية والإقليمية».

وقالت شيفرون إن المرحلة الثانية تشمل إعادة تشغيل الضواغط الموجودة في المحطة البرية في مدينة أشدود.

وأضافت أنه «من المقرر الانتهاء من مرحلتي توسعة تمار في عام 2025».

وقالت شركة تمار بتروليوم، وهي شريك آخر في المشروع، في بيان تنظيمي إن الاستثمار الجديد يبلغ نحو 24 مليون دولار.

وأصدرت شيفرون وتمار هذه الإعلانات وسط الحملة العسكرية الإسرائيلية المستمرة على غزة، والتي أسفرت عن مقتل حوالي 29 ألف فلسطيني، من بينهم 9000 طفل.

ويعد حقل تمار مصدرًا مهمًا للطاقة لإسرائيل ويزود مصر والأردن أيضًا. وقد أُغلق لمدة شهر بعد بدء الحرب على غزة في 7 أكتوبر بسبب مخاوف أمنية. ونتيجة لذلك، عانت كل من مصر والأردن من نقص الطاقة.

كما أعلن شركاء حقل تمار أنه من المتوقع أن تزيد صادرات الغاز إلى مصر خلال السنوات المقبلة بمقدار 4 مليارات متر مكعب إضافية، مقارنة بـ 2 مليار متر مكعب تزودها إسرائيل حاليا.

وتستخدم مصر الغاز محليًا وتصدره إلى أوروبا على شكل غاز طبيعي مسال بعد معالجته في المصانع المصرية.

وأشارت المجلة إلى أن مصر مثقلة بالديون وتعاني من انخفاض عائدات السفن التجارية التي تعبر قناة السويس وسط القتال بين القوات اليمنية والبحرية الأمريكية والبريطانية.

وهاجمت جماعة أنصار االله الحاكمة في اليمن السفن المرتبطة بإسرائيل التي تعبر البحر الأحمر وعبر قناة السويس إلى البحر المتوسط. ويأمل أنصار االله في إنهاء الحملة العسكرية الإسرائيلية على غزة والتي تعتبرها إبادة جماعية. ونتيجة لذلك، شنت القوات البحرية الأمريكية والبريطانية حملة قصف على اليمن.

وتتعرض مصر أيضًا لضغوط من إسرائيل للسماح للفلسطينيين بالدخول إلى شبه جزيرة سيناء من غزة. وترغب إسرائيل في التهجير القسري لـ 2.3 مليون فلسطيني يعيشون في القطاع الذي مزقته الحرب إلى مصر أو دول ثالثة أخرى.

ورفضت القاهرة علنًا التعاون مع تل أبيب، لكنها بدأت مؤخرًا في بناء منطقة مسيجة كبيرة على الجانب المصري من الحدود، تحسبًا على ما يبدو لاستقبال أعداد كبيرة من الفلسطينيين قبل الهجوم الإسرائيلي المخطط له على مدينة رفح، التي تقع على الحدود بين غزة وسيناء.

ذا ناشيونال: حرب غزة تفرض على مصر تحديات هائلة، بعضها ذو تأثير طويل الأمد

(اقتصادي . ذا ناشيونال)

نشر موقع ذا ناشيونال أعدّه حمزة هنداوي يناقش التحديات الكبيرة التي تفرضها حرب غزة على مصر والتي تعاني بالأساس من أزمة اقتصادية حادة.

ويلفت الكاتب في مستهل تقريره إلى أن الحرب التي شنتها إسرائيل على غزة جلبت تحديات كبيرة لمصر، أكبر دولة عربية من حيث عدد السكان والتي تواجه بالفعل صعوبات اقتصادية، مع تطورها لتصل إلى حدودها مع غزة.

وقال محللون إن بعض هذه التحديات قد تربك مصر لفترة طويلة حتى بعد أن تضع الحرب أوزارها في غزة، مما يعيد تشكيل سياساتها الإقليمية ويعيد تحديد علاقاتها مع دول الشرق الأوسط الأخرى.

ليس في صالح مصر

وينقل الكاتب عن دبلوماسي مصري كبير قوله إن «الوضع في مجمله ليس في صالح مصر».

وقال إن أحد الأمثلة على ذلك هو الهجمات التي شنها الحوثيون في اليمن على السفن في البحر الأحمر، والتي خفضت إيرادات مصر من قناة السويس في يناير بمقدار النصف مقارنة بالعام الماضي.

وقال الدبلوماسي: «ربما تكون هذه أسوأ نتيجة مباشرة للحرب لمصر، وهذا ليس فقط بسبب انخفاض إيرادات القناة».

وأضاف أن «الهجمات خلقت وضعًا جديدًا في البحر الأحمر يمكن أن يتكرر في المستقبل».

وأضاف الكاتب أن هناك مثالًا آخر على تأثير الحرب على مصر وهو أنها أظهرت أن القاهرة لا تملك سوى وسائل قليلة للتأثير على إسرائيل، شريكتها في معاهدة السلام لعام 1979 التي يُنظر إليها على نطاق واسع على أنها حجر الزاوية للاستقرار الإقليمي.

توسطت مصر بنجاح في هدنة لإنهاء الحروب بين إسرائيل وحركة حماس. وكانت الهدنة الأخيرة في الحرب الحالية جزءًا من جهود الوساطة التي شملت قطر والولايات المتحدة والتي استمرت أسبوعًا وأسفرت عن تبادل الأسرى بين الطرفين.

وقد حاول الوسطاء منذ ذلك الحين التوسط في صفقة مماثلة وفشلوا حتى الآن.

محدودية الخيارات المصرية

وقال الدبلوماسي: «لقد أظهرت حرب غزة ضعف الأوراق التي تملكها مصر... علاوة على ذلك، فإن وضع مصر الاقتصادي يترك لها خيارات محدودة وهذا، بطريقة أو بأخرى، يحدد السياسات المصرية».

ومصر هي أول دولة عربية توقع معاهدة سلام مع إسرائيل. وكانت العلاقات بين الجارين فاترة طوال الجزء الأكبر من السنوات الـ 44 التي تلت توقيع المعاهدة التي رعتها الولايات المتحدة.

لقد كانت هذه الاتفاقيات مشحونة بالتوتر منذ اندلاع حرب غزة، إذ حذرت القاهرة مؤخرًا من أنها قد تعلق المعاهدة إذا

بدأت إسرائيل هجومًا بريًا على رفح، المدينة الواقعة في أقصى جنوب قطاع غزة على الحدود المصرية.

وتقول مصر إن أي هجوم إسرائيلي هناك قد يدفع عديدًا من النازحين الفلسطينيين في رفح عبر الحدود إلى مصر، وهو سيناريو تعتقد القاهرة أنه سيضر بالقضية الفلسطينية ويضيف عقبة أخرى أمام أي مفاوضات سلام مستقبلية لأن إسرائيل لن تسمح بعودتهم.

وبسبب قلقها من العمليات القتالية على حدودها مع غزة، عززت مصر في الأسابيع الأخيرة قواتها هناك، وزادت رحلات الاستطلاع والدوريات البرية.

يوم الأحد، رفعت وزارة الدفاع المصرية السرية عن وثائق حول عملياتها العسكرية ضد إسرائيل في عام 1973 – وهي آخر الحروب الأربع الشاملة التي خاضتها الدولتان منذ عام 1948.

وقال مصدر أمني: «الغرض من رفع السرية عنها هو إظهار أن الجيش المصري قادر على تنفيذ المهام القتالية بكفاءة في أي وقت وبغض النظر عن الظروف».

وفي الأشهر الأربعة التي تلت بدء الحرب، كان على مصر أن تدافع عن نفسها ضد الاتهامات التي وجهتها إسرائيل لها بأنها هي من يعطل إيصال المساعدات إلى غزة. وأكد الرئيس الأمريكي جو بايدن مؤخرًا أنه أقنع نظيره المصري عبد الفتاح السيسي بفتح معبر رفح للسماح بمرور المساعدات إلى غزة.

وقال مسؤولون مصريون إن الاتهامات لا أساس لها من الصحة، في حين صورتها وسائل الإعلام الموالية للحكومة على أنها جزء من مخطط لتقويض مصر وتشويه صورتها.

وبالقدر نفسه من الضرر، أو ربما الأكثر ضررًا، جاءت التقارير الإعلامية الأخيرة، المدعومة بصور الأقمار الصناعية، التي تزعم أن مصر ربما تقوم سرًا بإعداد منطقة متاخمة للحدود لاستقبال تدفق محتمل للفلسطينيين النازحين من غزة هربًا من القصف الإسرائيلي.

وما يجعل هذا الادعاء حساسًا للغاية هو أن مصر قامت بحملة منذ بدء الحرب ضد إجبار سكان غزة على النزوح إلى سيناء، قائلة إن إعادة توطين الفلسطينيين في أراضيها، حتى لو مؤقتا، سوف يضر بالأمن القومي ويجعلها طرفًا في تصفية القضية الفلسطينية.

ولتجنب هذا السيناريو، حذرت مصر، مثل الولايات المتحدة ودول أخرى، إسرائيل من شن هجوم بري على رفح، قائلة إن ذلك سيكون بمثابة مذبحة لأن المدينة مكتظة بالفلسطينيين النازحين.

ولم ينف وزير الخارجية المصري سامح شكري، خلال مؤتمر ميونيخ الأمني يوم السبت، التقارير عن أعمال البناء الجارية.

استفادة محتملة

وينوّه الكاتب إلى أن مصر قد تستفيد ـ ولكن ليس عن قصد ـ من حرب غزة التي دفع تأثيرها على مصر كبار المانحين إلى إدراك ضرورة القيام بشيء ما لتجنيب القاهرة الانهيار الاقتصادي.

ويقول صندوق النقد الدولي بالفعل إنه يتفاوض على تمديد قرض بقيمة 3 مليارات دولار اتفق عليه مع القاهرة في عام 2022 لمساعدة مصر على تجاوز الأزمة، والذي خرج عن مساره بسبب إحجام مصر عن تنفيذ الإصلاحات الاقتصادية المتفق عليها.

ويقوم الاتحاد الأوروبي أيضًا بإعداد حزمة إنقاذ بمليارات الدولارات لمصر.

ويتجلى عمق الأزمة في مصر في الأزمة الحادة والمستمرة للعملة الأجنبية، وتراجع قيمة العملة المحلية، وارتفاع معدلات التضخم، والعبء الثقيل لخدمة الدين الخارجي الذي يبلغ حوالي 160 مليار دولار. وهناك نقص في المواد الغذائية الرئيسة، مثل السكر والأرز والحليب، أو ارتفعت أسعارها بشكل كبير.

وقال خبير شؤون الشرق الأوسط مايكل حنا من مجموعة الأزمات الدولية: «لقد طغت حرب غزة على الأزمة الاقتصادية بطرق عديدة، لكنها لم تجعل الناس ينسونها تماما. لقد طغت هذه الأزمة على الوضع الاقتصادي، لكن ذلك قد لا يقتصر على ذلك. هناك فرصة سانحة لمصر متجذرة في ضعفها الحالي».

وأضاف: «لقد خلقت الحرب ديناميكية جديدة لصالح مصر، وهناك قدر كبير من التقدير لضعف مصر في صندوق النقد الدولي وواشنطن والاتحاد الأوروبي».

كما أدت الحرب إلى رفع مكانة السيسي الدولية بشكل كبير، إذ توجه العشرات من زعماء العالم وكبار المسؤولين الغربيين إلى القاهرة منذ أكتوبر لمناقشة الصراع مع السيسي وتقديم الدعم لجهود الإغاثة التي تبذلها مصر لسكان القطاع.

وقال عمار علي حسن، عالم الاجتماع والمؤلف المصري البارز، إن السيسي تعامل مع الأزمة بثبات، خاصة العلاقات مع إسرائيل.

وأضاف: «لقد جلبت الحرب زعماء العالم إلى القاهرة. وقد دعموا الحكومة بشكل غير مباشر في وقت يعاني فيه الملايين بسبب الاقتصاد. كما أنهم أصبحوا يعتمدون على مصر لتوصيل المساعدات للفلسطينيين في غزة».

وأوضح أن انتقادات السيسي لإسرائيل، ومعارضته لتهجير الفلسطينيين، والتصور بأن مصر تتعرض لمعاقبة اقتصادية من الغرب بسبب موقفها المؤيد للفلسطينيين، دفعت الكثير من المصريين إلى الاحتشاد خلف الجنرال السابق في وقت يتزايد فيه السخط الشعبي على السلطة.

وفي الوقت نفسه، فاز بسهولة بولاية ثالثة في انتخابات ديسمبر التي خيمت عليها حرب غزة.

وتطرق الكاتب إلى الأجواء التي جرت في الانتخابات وكيف دفعت المرشح الأكثر جدية لتحدي السيسي، أحمد طنطاوي، إلى التخلي عن الاستمرار في السباق، وترك السيسي ينافس ثلاثة مرشحين مغمورين كان الفوز عليهم أمرًا محسومًا.

وقال حنا من مجموعة الأزمات الدولية إن «المجتمع الدولي يتحدث عن مصر بشكل مختلف الآن، مع عدم وجود أي ذكر للديمقراطية أو حقوق الإنسان».

وقال حنا: «لم يكن هناك أي تعليق على الانتخابات أو غياب مرشح مستقل [طنطاوي] كان من الممكن أن يشكل تحديًا جديًا للسيسي».

ميدل إيست بيزنس انتلجانس: العمل يتقدم في «مصفاة تكرير» بقيمة مليارات دولار في مصر

(ترجمات . ميدل إيست بيزنس انتيلجانس)

اهتم تقرير نشره موقع ميدل إيست بيزنس انتلجانس بتقدم العمل في مصفاة تكرير بقيمة 2 مليار دولار في المصري والمتوقع الانتهاء منها نهاية العام أو أوائل العام المقبل.

وقال الموقع المهتم بشؤون الأعمال والاقتصاد إن العمل يتقدم في مشروع مصفاة تكرير بقيمة 2 مليار دولار في مصر. وتقع المصفاة في مسطرد خارج القاهرة.

ومن المتوقع الانتهاء الميكانيكي من المصفاة في أواخر هذا العام أو في أوائل عام 2025.

وسيكون لدى المصفاة القدرة على معالجة 150 ألف برميل من النفط الخام يوميًا بمجرد اكتمالها. وسينتج المشروع منتجات بترولية مختلفة بما في ذلك البنزين والديزل ووقود الطائرات.

وأشار التقرير إلى أن المشروع هو مشروع مشترك بين الهيئة المصرية العامة للبترول وشركة الإنشاءات الصينية سينوبك. وبدأ البناء في عام 2018 ومن المقرر الانتهاء من الأعمال الميكانيكية في أواخر عام 2024 أو أوائل عام 2025.

وبمجرد تشغيلها، ستساعد المصفاة مصر على خفض فاتورة وارداتها من المنتجات المكررة. كما سيوفر الوقود للسوق المحلية، مما يساعد على تلبية الطلب المتزايد.

ولفت التقرير إلى أن المشروع واجه بعض التأخير بسبب جائحة كوفيد-19 لكن العمل مستمر. وجرى الانتهاء الآن من حوالي 85% من الأعمال الهندسية ومن أعمال البناء بنسبة تزيد عن 50%.

ويعد مشروع المصفاة جزءًا من جهود مصر لتصبح مركزًا إقليميًا للطاقة. ويهدف المشروع إلى تحويل مصر من مستورد صاف للنفط إلى مصدر صافي.

أفريكا ريبورت: هجمات الحوثيين خفضت عائدات قناة السويس بمقدار النصف

(ترجمات . أفريقيا ريبورت)

أبرز تقرير لوكالة فرانس برس نشرته أفريكا ريبورت تصريحات الرئيس المصري عبد الفتاح السيسي حول انخفاض عائدات قناة السويس بسبب التصعيد في البحر الأحمر.

وأفاد الموقع الفرنسي نقلًا عن الرئيس المصري، الإثنين، أن عائدات قناة السويس «انخفضت بنسبة 40% إلى 50%» حتى الآن هذا العام بسبب هجمات الحوثيين في اليمن على الشحن البحر الأحمر.

وأشارت الوكالة إلى أن القناة هي أحد المصادر الأساسية للعملة الأجنبية لمصر التي تعاني من أزمة مالية حادة.

منذ نوفمبر الماضي، شن الحوثيون المدعومون من إيران هجمات عدة على سفن في خليج عدن والبحر الأحمر،

والتي تقول الجماعة اليمنية إنها تستهدف السفن التي لها صلات بإسرائيل تضامنًا مع الفلسطينيين في قطاع غزة الذي مزقته الحرب.

وتسببت الهجمات في تعليق عديد من شركات الشحن الكبرى المرور عبر البحر الأحمر، الذي يستخدمه عادة حوالي 12% من سفن التجارة العالمية، وتحويل السفن آلاف الأميال حول إفريقيا.

وقال السيسي: «والآن مع قطاع غزة، وترون الممر الملاحي الذي كان يدخل لمصر تقريبًا حوالي 10 مليارات دولار سنويًا تراجع بنسبة 40 إلى 50 بالمئة، ويجب على مصر الاستمرار في الدفع لشركات النفط والشركاء».

انخفاض في حركة المرور

وقالت الأمم المتحدة في أواخر يناير إن العدد الإجمالي للسفن التي تمر عبر قناة السويس التي تربط البحر الأحمر بالبحر المتوسط انخفض بنسبة 42% في الشهرين الماضيين.

وانخفض عدد عمليات عبور سفن الحاويات الأسبوعية عبر السويس بنسبة 67% على أساس سنوي، وفقًا لمؤتمر الأمم المتحدة للتجارة والتنمية (الأونكتاد)، بينما انخفضت حركة الناقلات بنسبة 18%، وعبور سفن الشحن السائبة التي تحمل الحبوب والفحم انخفض بنسبة 6%.

وجمع المعلم الهندسي، الذي افتتح في عام 1869، حوالي 8.6 مليار دولار لمصر في السنة المالية 23-2022، وهو مصدر حيوي للعملات الأجنبية، إلى جانب السياحة والتحويلات المالية، في بلد يكافح فيه المستوردون والصرافون للحصول على الدولار.

ديموكراسي ناو: مصر تبني منطقة مغلقة وسط مخاوف من نزوح جماعي في ظل تهديدات إسرائيلية بغزو رفح خلال أسابيع

(ترجمات . ديموكراسي ناو)

نشر موقع ديموكراسي ناو تقريرًا يتناول التحذير الذي أطلقه جيش الاحتلال بشن عملية في مدينة رفح المكتظة بالنازحين الفلسطينيين وسط تقارير عن إنشاء مصر منطقة لإيواء النازحين عند الضرورة.

وقال الموقع إن عضو حكومة الحرب الإسرائيلية بيني غانتس حذر من أن الجيش الإسرائيلي سيشن هجومه البري في رفح ما لم تطلق حماس سراح جميع الرهائن بحلول 10 مارس، بداية شهر رمضان المبارك. ويتواجد الآن نحو 5.1 مليون فلسطيني نازح إلى رفح.

وينقل الموقع عن رشيد أبو عيدة، الذي اضطر إلى النزوح من جباليا إلى رفح، قوله: «نحن نهرب إلى بر الأمان، وذلك لضمان سلامة أطفالنا ونسائنا وأنفسنا. واليوم وصلنا إلى أقرب مكان من الحدود. أنا على بعد حوالي 50 مترًا من الحدود مع مصر. بعد هنا أين سأذهب؟ أنا على بعد 50 مترًا من الحدود المصرية، وقالوا إن رفح هي المكان الأكثر أمانًا. لقد جئنا إلى رفح، والآن يريد الإسرائيليون دخول رفح. أين يجب أن نذهب؟»

وفي هذه الأثناء أفادت تقارير عديدة بأن مصر تنشيء منطقة أمنية مسورة على الحدود مع غزة.

ويشير الموقع إلى أن مجموعة سيناء لحقوق الإنسان أصدرت مقطع فيديو يظهر على ما يبدو بناء منطقة كبيرة محاطة بجدران خرسانية على الجانب المصري من الحدود مع غزة.

وتقول المجموعة الحقوقية إن البناء يأتي «استعداداً لاستقبال اللاجئين الفلسطينيين في حالة النزوح الجماعي».

أكسيوس: كبير مستشاري بايدن يزور مصر و "إسرائيل" مع تزايد المخاوف بشأن تهديدات عملية رفح

(ترجمات . آكسيوس)

كشف تقرير أعدّه باراك رافيد لموقع أكسيوس عن زيارة متوقعة هذا الأسبوع بريت ماكغورك، كبير مستشاري الرئيس بايدن، لمصر ودولة الاحتلال لبحث العملية المحتملة في رفح ومفاوضات الأسرى.

ونقل الموقع الأمريكي عن ثلاثة مسؤولين إسرائيليين وأمريكيين قولهم إن بريت ماكغورك، كبير مستشاري الرئيس بايدن لشؤون الشرق الأوسط، سيزور مصر وإسرائيل هذا الأسبوع لإجراء محادثات بشأن العملية العسكرية الإسرائيلية المحتملة في رفح والجهود المبذولة لتأمين الإفراج عن الرهائن في غزة.

رفض دولي

وأشار الموقع إلى أن رئيس الوزراء الإسرائيلي بنيامين نتنياهو تعهد يوم السبت بالمضي قدما في عملية برية في رفح، على الرغم من الاحتجاجات الدولية والتحذيرات من إدارة بايدن.

ويشعر البيت الأبيض بقلق بالغ من أن عملية عسكرية إسرائيلية محتملة في رفح، حيث يتركز أكثر من 1.4 مليون فلسطيني - كثير منهم نازحون من أماكن أخرى في غزة - ستؤدي إلى خسائر جماعية.

وقال بايدن لنتنياهو في مكالمات هاتفية الأسبوع الماضي إنه يعارض مثل هذه العملية دون «خطة موثوقة وقابلة للتنفيذ» لإجلاء المدنيين الفلسطينيين من المدينة.

مخاوف النزوح

وأضاف الموقع أن الولايات المتحدة ومصر تخشيان من أن مثل هذه العملية قد تدفع عشرات الآلاف من الفلسطينيين عبر الحدود المصرية إلى شبه جزيرة سيناء. وحذرت القاهرة بالفعل من أن نزوح الفلسطينيين إلى مصر سوف يضر بعلاقاتها مع إسرائيل.

وقال مسؤولون إسرائيليون وأمريكيون إنه من المتوقع أن يلتقي ماكغورك بمدير المخابرات المصرية عباس كامل ومسؤولين مصريين آخرين في القاهرة يوم الأربعاء.

وقالت المصادر إنه من المتوقع بعد ذلك أن يلتقي نتنياهو ووزير الدفاع الإسرائيلي يوآف جالانت ومسؤولين إسرائيليين آخرين في إسرائيل يوم الخميس.

وقال المسؤولون إن محادثات ماكغورك في كل من مصر وإسرائيل ستركز على رفح ومفاوضات الرهائن.

ولم يرد البيت الأبيض على الفور على أسئلة حول الرحلة.

قال مسؤولون إسرائيليون إنهم بحاجة إلى المضي قدمًا في مثل هذه العملية من أجل تفكيك أربع كتائب تابعة لحماس في المدينة، لكنهم أكدوا أنهم لن يفعلوا ذلك دون التنسيق مع الولايات المتحدة ومصر.

تريد الولايات المتحدة أن تسمع من إسرائيل عن خطتها العملياتية لرفح، خاصة حول كيفية إجلاء المدنيين من المنطقة.

وقال مسؤولون إسرائيليون إن جيش الدفاع الإسرائيلي أعد مثل هذه الخطة ومن المتوقع أن يقدمها إلى مجلس الوزراء الأمني هذا الأسبوع.

وقال نتنياهو في مؤتمر صحفي يوم السبت إن الخطة تشمل إجلاء المدنيين الفلسطينيين إلى مناطق شمال رفح لكن جنوب مدينة غزة.

يشك المسؤولون الأمريكيون في أن مثل هذه الخطة قابلة للتنفيذ، ويرجع ذلك أساسًا إلى عدم وجود بنية تحتية كافية للكهرباء والصرف الصحي والمياه في هذه المناطق يمكن أن تدعم مثل هذا العدد الكبير من الناس.

بين السطور

ووفقًا للموقع، اعترف المسؤولون الإسرائيليون والأمريكيون أنه بغض النظر عن التهديدات العلنية من الحكومة الإسرائيلية، فإن الأمر سيستغرق عدة أسابيع قبل أن تبدأ العملية في رفح - ربما فقط في منتصف أبريل بعد انتهاء شهر رمضان المبارك.

ديلي ميل: بدء محاكمة جديدة لقتلة الباحث الإيطالي ريجيني في القاهرة

(ترجمات . ديلي ميل)

استعرض تقرير نشرته صحيفة ديلي ميلي أعدته وكالة فرانس برس بدء محكمة إيطالية المحاكمة الغيابية لأربعة مصريين من أفراد الأمن بتهمة قتل وتعذيب الباحث الإيطالي جوليو ريجيني في القاهرة.

وتقول الصحيفة البريطانية إن إيطاليا ستحاول مرة أخرى، اليوم الثلاثاء، تحقيق العدالة في قضية اختطاف وتعذيب وقتل الباحث الإيطالي جوليو ريجيني في القاهرة في يناير 2016، مع بدء محاكمة ثانية لأربعة ضباط أمن مصريين متهمين بالقتل الوحشي.

وكان جوليو ريجيني، 28 عامًا، يجري بحثًا عند اختطافه في يناير 2016. وعُثر على جثته بعد تسعة أيام، ملقاة على

مشارف العاصمة المصرية، وعليها آثار تعذيب واسعة النطاق.

وأدت جريمة القتل إلى توتر شديد في العلاقات بين إيطاليا ومصر، في حين اتهم النواب الإيطاليون القاهرة في وقت لاحق بأنها «مناهضة بشكل علني» لمحاولات محاكمة المشتبه بهم.

ألغى القضاة الإيطاليون محاكمة عام 2021 في يوم افتتاحها لأن المدعين لم يتمكنوا من إبلاغ المشتبه بهم الأربعة رسميًا بالإجراءات المتخذة ضدهم.

لكن المحكمة الدستورية قضت في سبتمبر الماضي بإمكانية المضي قدمًا في القضية حتى في غيابهما، ومن المقرر أن تبدأ المحاكمة الجديدة يوم الثلاثاء في روما.

ووردت أسماء المتهمين الأربعة في وثائق المحكمة الأصلية، وهم اللواء طارق صابر، والعقيدان أسر كامل وحسام حلمي، والرائد مجدي إبراهيم عبد العال الشريف.

ويواجهون جميعًا اتهامات بالاختطاف، في حين أن شريف متهم أيضًا بالتسبب في إصابات قاتلة.

لكن كما هو الحال في عام 2021، لن يحضروا المحاكمة.

وقال محامي الدفاع ترانكيلينو سارنو، الذي عينته المحكمة لتمثيل كامل، لوكالة فرانس برس الأسبوع الماضي: «لا يمكن تعقبهم على الإطلاق».

وأضاف أنه لهذا السبب، حتى لو أدينوا، فإنهم «بالتأكيد لن يقضوا عقوباتهم».

ويعتقد المحققون أن ريجيني اختطف وقتل بعد أن ظن المسؤولون المصريون أنه جاسوس أجنبي. كجزء من رسالة الدكتوراه، كان ريجيني يجري أبحاثًا حول النقابات العمالية المصرية، وهي قضية سياسية حساسة للغاية.

وتوصلت لجنة برلمانية إيطالية في ديسمبر 2021 - بعد أسابيع فقط من إسقاط القضية - إلى أن جهاز الأمن المصري هو المسؤول عن وفاة ريجيني.

كما اتهمت القضاء المصري بالتصرف بطريقة معيقة وعدائية من خلال عدم الكشف عن مكان وجود المتهمين.

قنطرة: ما الذي يجعل مصر تفتح حدودها أمام الفلسطينيين؟

(ترجمات . قنطرة)

نشر موقع قنطرة الألماني تقريرًا كتبته كاثرين شاير تتناول معضلة نزوح الفلسطينيين إلى مصر وما وراء المواقف المصرية في هذا الوضع المتأزم.

تلفت الكاتبة في مطلع تقريرها إلى أن التوقيت مريب للغاية من وجهة نظر كثير من المصريين.

وقبل اسبوعين أعلن الجيش الإسرائيلي أنه سيشن هجومًا على رفح في جنوب قطاع غزة بالقرب من الحدود المصرية حيث نزح أكثر من مليون فلسطيني. وهناك مخاوف من أنه مع دفع المزيد من الناس نحو الحدود، فإن الخطط التي صاغتها مؤسسات الفكر والرأي الإسرائيلية والتي سُربت إلى وسائل الإعلام في وقت سابق من الصراع الحالي أصبحت أقرب إلى الواقع. وأصدر معهد مسغاف للأمن القومي والاستراتيجية الصهيونية ورقة تقول إن الصراع كان «فرصة فريدة ونادرة لإخلاء قطاع غزة بأكمله».

وتشير الكاتبة إلى أن الخطة المعلنة هي أمر رفضته الحكومة المصرية بشدة، خوفًا من عدم السماح للفلسطينيين الذين يغادرون بالعودة أبدًا. واعتبرت المنظمات الحقوقية أي «نقل قسري» من هذا القبيل بمثابة جريمة حرب.

وفي الوقت نفسه، سيتخذ صندوق النقد الدولي قريبًا قرارًا بشأن ما إذا كانت مصر ستحصل على قرض ممتد - يتراوح بين 6 مليارات دولار و12 مليار دولار - لدعم اقتصادها المثقل بالديون.

وتساءل تقرير حديث نشرته صحيفة المدن اللبنانية: «هل هذا ابتزاز؟»، وتكهنات الصحيفة بأن مصر يمكن أن تُعفى من ديونها الدولية من جانب المساهمين الرئيسين في صندوق النقد الدولي في الولايات المتحدة وأوروبا إذا استضافت الفلسطينيين النازحين.

نظريات المؤامرة

ووفقًا للكاتبة، يبدو أن التوقيت والتقارير السابقة الأخرى - بما في ذلك تقرير من صحيفة فايننشال تايمز البريطانية الذي ذكر أن السياسيين الإسرائيليين طلبوا من نظرائهم الأوروبيين الضغط على مصر لفتح الحدود - يبرر هذه الشكوك. بل إن هناك سابقة: ففي عام 1991، أعفت الولايات المتحدة مصر من ديونها بنحو 10 مليارات دولار لأنها وافقت على دعم التحالف الذي تقوده الولايات المتحدة للمشاركة في حرب العراق.

لكن، في هذه الحالة، ليس هذا ما يحدث، كما يقول ريكاردو فابياني، مدير مشروع شمال أفريقيا لمنظمة غير حكومية تابعة لمجموعة الأزمات الدولية. وقال فابياني: «لسوء الحظ، كانت هذه شائعة منتشرة منذ فترة. لقد انتشر الأمر على وسائل التواصل الاجتماعي وفي الشوارع، حيث قال الناس إن الغرب يعرض المال على مصر مقابل استضافة اللاجئين».

لكن فابياني أضاف: «هناك سوء فهم خطير هنا. صندوق النقد الدولي والاتحاد الأوروبي، وبشكل أعم، الغرب، مستعدون وجاهزون لمنح الأموال لمصر لأنهم قلقون للغاية بشأن زعزعة استقرار البلاد بسبب الصراع في غزة».

وقال فابياني إنه علاوة على التضخم والدين الوطني المفرط، تضررت مصر بشدة من انخفاض السياحة إلى المنطقة وانعدام الأمن في البحر الأحمر.

وقال أشرف حسن، الباحث السياسي في مؤسسة سنشري إنترناشيونال البحثية ومقرها الولايات المتحدة: «في الأساس، مع 120 مليون نسمة، مصر أكبر من أن تفشل».

وأضاف حسن أنه في نظر مصر، لا تضيف مثل هذه الصفقة أي قيمة أيضًا. وقال حسن: «أعتقد أن النظام يدرك أنه لا توجد حوافز اقتصادية يمكن أن تعوض المخاطر الأمنية والسياسية التي قد تأتي من السماح للفلسطينيين بالدخول. ويشمل ذلك المخاطر الأمنية المحتملة من المسلحين الفلسطينيين على الجانب المصري من الحدود، فضلًا عن النظر إليهم على أنهم يساعدون إسرائيل في تهجير سكان غزة بشكل دائم».

/ moasher

مصر تحت الضغط

وفي الوقت الحالي، وحسب ما تضيف الكاتبة، تسير الحكومة الاستبدادية في مصر على خط رفيع بين المشاعر الشعبية ـ إذ يؤيد عامة الناس القضية الفلسطينية ـ والترتيبات الأمنية القائمة منذ فترة طويلة مع إسرائيل.

وفي الأسبوع الماضي، نقلت وكالة أسوشيتد برس عن مصادر مجهولة قولها إن مصر قد تلغي معاهدة سلام كامب ديفيد التاريخية التي وقعتها مع إسرائيل في أواخر السبعينيات إذا استمرت الحملة العسكرية في رفح. ونفى وزير الخارجية المصري سامح شكري ذلك منذ ذلك الحين.

وقال فابياني: «من الواضح تمامًا أن تعليق اتفاق السلام أو إسقاطه سيكون خطوة بعيدة جدًا بسبب التداعيات الجيوسياسية والاقتصادية»، مشيرًا إلى أن اتفاق السلام لا يتضمن التعاون الأمني مع إسرائيل فحسب، بل يضمن أيضًا المساعدات الأمريكية. وأضاف: «في الوقت الحالي، تتفاوض مصر أيضًا على اتفاق دقيق للغاية مع صندوق النقد الدولي والاتحاد الأوروبي للحصول على المزيد من الأموال. وآخر ما تريده مصر هو إفساد تلك المفاوضات».

وقال إن الخيارات الرمزية لمصر للضغط على إسرائيل هي الأكثر احتمالًا. على سبيل المثال، تعليق العلاقات الدبلوماسية أو سحب السفير المصري من "إسرائيل".

ويقدم الاجتماع الذي عقد هذا الأسبوع بين الرئيس المصري عبد الفتاح السيسي ونظيره التركي رجب طيب أردوغان، خيارًا آخر.

وقال فابياني «الاجتماع يبعث برسالة مشتركة. إنها طريقة لمصر لكي تظهر للعالم، وخاصة إسرائيل، أنها ليست معزولة وأن انتهاك الخط الأحمر المصري في رفح ليس مشكلة لمصر فقط. بل ستكون مشكلة للجميع».

واتفق جميع الخبراء على أن ما سيحدث بعد ذلك على الحدود بين مصر وغزة يعتمد في الغالب على إسرائيل.

وجاء في تقرير موجز لمجموعة الأزمات الدولية في أواخر يناير أن «الدبلوماسيين المصريين ما زالوا يشكون في أن الهدف الخفي لإسرائيل هو دفع الفلسطينيين نحو الحدود المصرية». وأضاف: «قد يحاول الفلسطينيون دخول سيناء بمحض إرادتهم إذا أدت التصرفات الإسرائيلية إلى جعل غزة غير صالحة للسكن».

وقال حسن من شركة سنشري إنترناشيونال إن هذا سيكون السيناريو الأسوأ «لأنه لن يكون حلًا تفاوضيًا: بل سيجري فرضه على مصر».

وقالت ميريت مبروك، المديرة المؤسسة لبرنامج مصر التابع لمعهد الشرق الأوسط ومقره واشنطن: «لكن في تلك المرحلة، لا يوجد الكثير من الخيارات. إذا عبر الفلسطينيون الحدود، فسوف تستقبلهم مصر. ولن يبدأوا بإطلاق النار على النساء والأطفال اليائسين».

وأضافت أن السلطات المحلية في شمال سيناء تستعد لهذا الأمر منذ أشهر، حيث قامت بتجهيز أماكن الإقامة الطارئة والمساعدات الطبية في حالة الحاجة إليها. وكانت صحيفة وول ستريت جورنال قد ذكرت في وقت سابق أن مصر يمكن أن تستوعب ما يصل إلى 100 ألف شخص في المناطق الحدودية إذا لزم الأمر.

وقالت ميريت: «لا يعني ذلك أن مصر لا تستطيع استيعابهم - فالبلاد تستضيف بالفعل ملايين اللاجئين من أماكن مثل سوريا والسودان. الأمر هو أن مصر لا تريد أن تكون طرفًا في نكبة أخرى»، في إشارة إلى ما يقدر بنحو

700 ألف فلسطيني الذين نزحوا أو أُجبروا على المغادرة قبل وأثناء الحرب العربية الإسرائيلية عام 1948، ولم يُسمح لهم بالعودة مطلقًا.

وقال فابياني من مجموعة الأزمات الدولية إن مصر قد تكون مستعدة لاستقبال عدة آلاف من الفلسطينيين كنوع من التسوية: «لأن هذا لن يبدو سيئًا مثل مجرد الاستمرار في إبعاد الجميع، كما أنه سيساعد مصر على حفظ ماء وجهها فيما يتعلق بشعبها، الذين لديهم الكثير من التعاطف مع الفلسطينيين، ولكنهم لا يريدون أن يروا أي نوع من التهجير الدائم على غرار النكبة».

وتقول الكاتبة إن المشكلة في التنبؤ بما سيحدث بعد ذلك في رفح هي، كما خلصت ميريت مبروك، أن «كل هذا يتوقف على ما سيفعله الإسرائيليون بعد ذلك - ولا أحد يحاسبهم حقًا. الجميع مجرد رد فعل».

ريسبونسبل ستيت كرافت: هل تعلق مصر اتفاقيات كامب ديفيد؟

(ترجمات . ريسبونسبل ستيت كرافت)

نشرت مجلة ريسبونسبل ستيت كرافت التابعة لمعهد كوينسي لفن الحكم الرشيد تقريرًا للكاتب جورجيو كافييرو، الرئيس التنفيذي لشركة استشارات المخاطر الجيوسياسية جلف ستيت أناليتيكس، يتناول احتمال تعليق مصر لمعاهدة السلام مع دولة الاحتلال.

يلفت الكاتب في مستهل تقريره إلى أن مصر، ومنذ أكتوبر، انضمت إلى معظم المجتمع الدولي في الدعوة إلى وقف إطلاق النار في غزة. وبما أن مصر هي الدولة العربية الوحيدة المتاخمة لغزة، فإن المخاطر التي تواجهها القاهرة كبيرة. وكلما طال أمد حرب إسرائيل على القطاع المحاصر، ستصبح التهديدات التي يتعرض لها الاقتصاد المصري والأمن القومي والاستقرار السياسي أكثر خطورة.

تقع مدينة رفح على طول الحدود بين غزة ومصر، وهي مدينة تبلغ مساحتها 25 ميلًا مربعًا وكانت حتى وقت قريب موطنًا لـ 300 ألف فلسطيني. والآن يعيش ما يقرب من 1.4 مليون فلسطيني في رفح بسبب التدمير الغاشم الذي قام به الجيش الإسرائيلي لمدينة غزة وخان يونس وأجزاء أخرى من القطاع. فبعد أن أكد رئيس الوزراء الإسرائيلي بنيامين نتنياهو أن أربع كتائب تابعة لحماس موجودة الآن في رفح، أعلن أن نشر القوات الإسرائيلية في هذه المدينة الفلسطينية ضروري لبلاده حتى تتمكن من هزيمة حماس وسط هذه الحرب. وحتى كتابة هذه السطور، يستعد الجيش الإسرائيلي لشن حملة على رفح.

المخاوف المصرية

ويوضح الكاتب أن القاهرة تخشى من أن تؤدي العمليات العسكرية الإسرائيلية في رفح إلى دخول عدد كبير من الفلسطينيين إلى سيناء. وقال جوزيب بوريل، منسق السياسة الخارجية بالاتحاد الأوروبي، في 10 فبراير، إن «الهجوم الإسرائيلي على رفح سيؤدي إلى كارثة إنسانية لا توصف وتوترات خطيرة مع مصر».

ولن يؤدي مثل هذا السيناريو إلى تأجيج قدر هائل من التوتر بين القاهرة وتل أبيب فحسب، بل قد يؤدي أيضًا إلى

تفاقم التوترات بشدة بين الشعب المصري وحكومة الرئيس عبد الفتاح السيسي. ومن السهل أن نتصور حدوث تهجير جماعي للفلسطينيين من غزة إلى شبه جزيرة سيناء المصرية، وهو ما قد يرقى في الأساس إلى «النكبة الثانية»، مما يؤدي إلى اضطرابات واسعة النطاق في مصر إذا نظر المصريون على نطاق واسع إلى الحكومة في القاهرة على أنها تلعب دورًا في السماح بتسهيل مثل هذا التطهير العرقي للفلسطينيين في غزة. وإلى جانب الاعتبارات الاقتصادية، يعد هذا أحد الأسباب الرئيسة وراء إعلان القاهرة أن تهجير إسرائيل للفلسطينيين من غزة وإجبارهم على الدخول إلى مصر هو خط أحمر لا ينبغي لتل أبيب تجاوزه.

وينقل الكاتب عن جوزيبي دينتيس، رئيس مكتب الشرق الأوسط وشمال أفريقيا في المركز الإيطالي للدراسات الدولية، أن «القلق الأكبر للقاهرة يتعلق بمصير الفلسطينيين في غزة الذين نزحوا قسرًا والذين قد يجدون ملاذًا آمنًا في سيناء. وسوف يُشكل التدفق غير المنضبط للفلسطينيين إلى شبه جزيرة سيناء عبئًا هائلًا على مصر، التي سيتعين عليها إدارة الوضع الإشكالي من وجهة نظر سياسية وأمنية، فضلًا عن اضطرارها إلى أن تبرر لرأيها العام الداخلي فرضًا جاء من الخارج».

وأضاف دينتيس: «ليس من قبيل الصدفة أن القاهرة عززت حدودها مع غزة، وأغلقت معبر رفح، وحذرت إسرائيل من أن أي عمل أحادي ينطوي على نزوح قسري لسكان القطاع إلى الأراضي المصرية يمكن أن يعرض للخطر ليس فقط العلاقات الثنائية، بل أيضًا الشروط المسبقة للسلام والاستقرار المكفولين في اتفاقيات كامب ديفيد».

ويشير الكاتب إلى أن شركة ماكسار تكنولوجيز، وهي شركة تكنولوجيا فضاء مقرها في كولورادو، التقطت في 15 فبراير صورًا بالأقمار الصناعية تظهر بناء مصر لجدار على بعد ميلين تقريبًا غرب الحدود بين مصر وغزة. وفي اليوم التالي، قالت مؤسسة سيناء لحقوق الإنسان، ومقرها لندن، إن هذا البناء «يهدف إلى إنشاء منطقة مسورة ومعزولة ذات إجراءات أمنية مشددة بالقرب من الحدود مع قطاع غزة، استعدادًا لاستقبال اللاجئين الفلسطينيين في حالة حدوث نزوح جماعي».

تحذيرات جدية أم تهديدات جوفاء

وفي 11 فبراير، قال مسؤولان مصريان ودبلوماسي غربي لوكالة أسوشيتد برس إن القاهرة قد تعلق اتفاقيات كامب ديفيد لعام 1979 إذا قامت القوات الإسرائيلية بتوغل في رفح. وبعد يوم واحد، نفى وزير الخارجية المصري سامح شكري مثل هذه التقارير حول خطط حكومته لتجميد معاهدة السلام مع إسرائيل، لكنه أكد على أن استمرار التزام مصر باتفاق عام 1979 سيعتمد على رد تل أبيب بالمثل.

وينوّه الكاتب إلى أن تصريحات نتنياهو في أواخر العام الماضي كانت مزعجة للمسؤولين المصريين حول سيطرة الجيش الإسرائيلي على ممر فيلادلفيا لأن مثل هذه الخطوة من جانب إسرائيل ستكون بمثابة خرق لاتفاقيات كامب ديفيد.

وفيما يتعلق بجدية المسؤولين المصريين بشأن احتمال تجميد اتفاق السلام التاريخي، أو أن تلك التصريحات ترقى إلى مستوى التهديدات الجوفاء لأغراض سياسية في الداخل، فضلا عن تحقيق أهداف مصرية معينة تجاه واشنطن وتل أبيب، قال معين رباني، المحلل السياسي والمحرر المشارك لـ«جدلية»، إنه إذا كانت هذه التصريحات من مسؤولين مصريين مجهولين موجهة نحو جمهور محلي لكن القاهرة لم تنفذها، فقد تواجه حكومة السيسي «مشكلة خطيرة محتملة».

ويشكك أحمد عبودة، الزميل المشارك في تشاتام هاوس والزميل غير المقيم في المجلس الأطلسي، في أن تذهب

مصر إلى حد تعليق اتفاقيات كامب ديفيد. وأضاف: «في النهاية، من غير المرجح أن تتخذ مصر الخطوة الأولى لإلغاء المعاهدة من جانب واحد».

لكن ما تفعله مصر هو تبني «مواقف استراتيجية خطابية» إذ تستخدم القاهرة «التصعيد الخطابي» وتوجه الرسائل إلى ثلاثة أنواع من الجمهور، حسبما قال عبودة؛ الأول للجمهور المحلي لتقول إن القاهرة تدافع عن المصالح الأمنية الأساسية لمصر وكذلك القضية الفلسطينية. والثاني لواشنطن لتنقل غضب الحكومة المصرية من إدارة بايدن لعدم وقفها الإجراءات الإسرائيلية التي تهدد بتهجير الفلسطينيين إلى سيناء. والثالث لنتنياهو، والجنرالات في قوات الدفاع الإسرائيلية، ومجتمع الاستخبارات الإسرائيلي.

كما استبعد جوردون جراي، سفير الولايات المتحدة السابق في تونس، التقارير الأخيرة بأن القاهرة ستعلق معاهدة السلام مع إسرائيل لثلاثة أسباب رئيسة: «أولًا، لا تسعى مصر إلى مواجهة عسكرية – حتى لو كانت غير مقصودة – مع إسرائيل. ثانيًا، لا تريد مصر المخاطرة بخسارة المساعدات العسكرية الأمريكية (1.3 مليار دولار سنويًا)، والتي منحت كنتيجة مباشرة لاتفاقيات كامب ديفيد. وأخيرًا، في حين أن مصر تمقت الحملة العسكرية الإسرائيلية في غزة، فإنها تشارك إسرائيل وجهات نظرها بشأن التهديد الذي تشكله حماس».

ما الذي سيترتب على تجميد مصر للمعاهدة؟

وعلى الرغم من اعتقاد عديد من الخبراء أن مصر لن تجمد اتفاقات كامب ديفيد، إلا أنه ينبغي النظر في هذا السيناريو المحتمل. هناك أسئلة مهمة يجب طرحها حول ما يمكن أن يؤدي إليه ذلك من حيث التداعيات على مستوى المنطقة، فضلًا عن علاقات القاهرة مع العواصم الغربية. لكن من الصعب التنبؤ بالكيفية التي ستتطور بها الأحداث إذا اتخذت مصر هذه الخطوة لأنه سيكون هناك الكثير من المتغيرات غير المعروفة.

ويمكن لمصر أن تتصرف بطرق مختلفة بعد تعليق معاهدة السلام مع إسرائيل. وتساءل رباني: هل ستعلن ببساطة تعليق معاهدة السلام وتترك الأمر عند هذا الحد أم ستتوقف عن تنفيذ بنود تلك المعاهدة؟

وبغض النظر عن ذلك، فإن أي تجميد من جانب مصر لاتفاقيات كامب ديفيد سيؤدي حتمًا إلى طبقة من عدم الاستقرار في العلاقات المصرية الإسرائيلية لم يسبق لها مثيل منذ إدارة جيمي كارتر، التي جمعت - بمساعدة إيران والمغرب ورومانيا - الرئيس المصري آنذاك أنور السادات ورئيس الوزراء الإسرائيلي آنذاك مناحيم بيغن معًا في جبال كاتوكتين شمال ولاية ماريلاند للتوقيع على معاهدة السلام في سبتمبر 1978.

ومن المرجح أن يكون رد فعل واشنطن متطرفًا، لا سيما بالنظر إلى مدى أهمية السلام المصري الإسرائيلي في أجندات السياسة الخارجية الأمريكية في الشرق الأوسط لمدة نصف قرن تقريبًا بينما نجت من مجموعة من الأزمات الإقليمية، بما في ذلك الغزو الإسرائيلي للبنان عام 1982 وجميع حروب غزة السابقة.

وأكد الكاتب أن الولايات المتحدة ستسعى للانتقام من مصر دون تحميل إسرائيل بأي شكل من الأشكال المسؤولية عن إنتاج هذه الأزمة، وقد توقف واشنطن المساعدات الخارجية لمصر، والتي تعد نتيجة مباشرة لمعاهدة السلام مع إسرائيل. ومن المحتمل أن يعلن الاتحاد الأوروبي أنه يبدأ تحقيقًا في المناهج المدرسية المصرية أو بعض المبادرات الأخرى التي لا معنى لها.

وبصرف النظر عن الكيفية التي تتعامل بها مصر مع علاقتها بإسرائيل، فإن اقتراح المسؤولين في القاهرة بتجميد محتمل لاتفاقيات كامب ديفيد ينبئنا بالكثير عن تأثير حرب غزة على الموقف الدبلوماسي الإسرائيلي في العالم

العربي.

ومع انخفاض احتمال انضمام المزيد من الدول العربية إلى اتفاقيات إبراهام في المستقبل المنظور إلى الصفر، فإن السؤال الملح ليس ما هي الحكومة العربية التي قد تكون التالية في التطبيع مع تل أبيب. لقد تحول التركيز إلى أسئلة حول كيفية قيام الدول العربية الموجودة بالفعل في معسكر التطبيع، مثل مصر، بإدارة علاقاتها الرسمية مع إسرائيل في وقت يُنظر فيه على نطاق واسع إلى السلوك الإسرائيلي في غزة على أنه إبادة جماعية في جميع أنحاء العالم العربي والإسلامي.